

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٨٠٦٢ لسنة ٢٠٢٠

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والتوثيق والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛
وعلى مذكرة مصلحة الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة ٢٠٢٠/١١/١١ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ مكتب باسم (مكتب التوثيق المركزى) - يتبع مكتب الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق - ويكون مقره بديوان عام المصلحة ٥٧ شارع رمسيس ويتبعه فروع توثيق متنقلة ، تقوم بكافة أعمال التوثيق المختلفة ويشمل اختصاصها كافة أنحاء الجمهورية .

(المادة الثانية)

ينشأ فرع للتوثيق المتنقل باسم (سيارة التوثيق المتنقل "١") يتبع مكتب التوثيق المركزى ويقوم بكافة أعمال التوثيق المختلفة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ٢٠٢٠/١١/١١ .

صدر فى ٢٠٢٠/١١/١١

وزير العدل

المستشار / عمر مروان